موقف سليمان الباروني من الدولة العثمانية من فترة حكم عبد الحميد الثاني إلى سقوط الخلافة

اسم الباحث : هادية صالح مشيخي

أستاذ مساعد، كلية الآداب والعلوم

الإنسانية ، جامعة الشرقية

البريد الإلكتروني Email: mchikhi.hedia@gmail.com

الكلمات المفتاحية: سليمان الباروني – إباضية – فكر سياسي – الجامعة الإسلامية – السلطنة العثمانية – القومية التركية.

كيفية اقتباس البحث

مشيخي ، هادية صالح، موقف سليمان الباروني من الدولة العثمانية من فترة حكم عبد الحميد الثاني إلى سقوط الخلافة ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تموز ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Title of the research: The Opinion of Suleiman Al-Baruni Toward the Ottoman Empire from the Reign of Abdulhamid II to the fall of the Islamic Caliphate

Researcher's Name: Hedia Saleh Mcheikhi
Assistant Professor, Faculty of Arts and Humanities
A'Sharqiya University

Keywords : Suleiman Al-Baruni, Ibadism, Political Thought, Pan Islamism, Ottoman Sultanate, Turkish Nationalism.

How To Cite This Article
Mcheikhi, Hedia Saleh, Title of the research: The Opinion of Suleiman Al-Baruni Toward the Ottoman Empire from the Reign of Abdulhamid II to the fall of the Islamic Caliphate, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, July 2025,Volume:15,Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

This research aims to highlight the features of Ibadist political thought and its characteristics through the political figure of Suleiman Al-Baruni (1873-1940), who hailed from Greater Morocco (Libya). He lived during the modern and contemporary period and is considered a representative of political diversity with a unique perspective on political diversity. He engaged in politics and held political positions in the Ottoman Empire. Al-Baruni was appointed as a governor and commander of Tripoli (present-day Libya), which was an Ottoman province, and led the Libyan war against Italy in 1911.

He had an opinion toward the Ottoman Empire during the reign of Abdulhamid II, who adopted Pan Islamism as the slogan of his state. Al-Baruni shared this view, considering the Pan Islamism as a call for the cohesion of Muslims regardless of their race, sect, or geographical affiliation. This unity aimed to prevent sectarian conflict and called for

cooperation to resist the Western civilization threat. Al-Baruni promoted this concept in the forums and gatherings he attended.

The research also discusses his position toward the Ottoman Liberals belonging to the "Union and Progress" society, who limited the powers of the Ottoman Caliph through the constitution they issued in 1908. Al-Baruni welcomed the constitution, which granted equality among all ethnicities, minorities, and sects in the Ottoman Empire, allowing him to return to his homeland.

Furthermore, we studied his stance on the rule of Mustafa Kemal Atatürk. Al-Baruni was among the opponents of the Turkification policy adopted by the founder of the Turkish Nationalist state, condemning it in the Arab newspapers as a secular policy that separated religion from governance by abolishing the Caliphate.

The selection of this figure is linked to an ethical political issue, which is the necessity for a political thinker to embody both thinking and practice. Al-Baruni was a pure example of a committed intellectual.

الملخص:

يسعى هذا البحث إلى إبراز ملامح الفكر السياسي الإباضي وتبيّن خصائصه من خلال شخصية سياسية إباضية (سليمان الباروني (١٨٧٣-١٩٤٠)، تنتمي إلى بلاد المغرب (ليبيا)، عاشت في الفترة الحديثة والمعاصرة باعتبارها وجها من أوجه التعدّد السياسي لها رؤية مختلفة للسلطة والحكم والدولة، ومارست السياسة وتقلدت مناصب سياسية في الدولة العثمانية، فقد كان الباروني واليا وكومندانا على طرابلس الغرب (ليبيا اليوم) التي كانت إيالة عثمانية، وقاد الحرب الطرابلسية ضد إيطاليا التي اندلعت سنة ١٩١١. وكان له موقف من الدولة العثمانية زمن حكم عبد الحميد الثاني الذي اتخذ من الجامعة الإسلامية شعارا للدولته، وقد اشترك الباروني معه في القول بالجامعة الإسلامية باعتبارها تدعو إلى وحدة المسلمين بغض النظرعن عرقهم ومذهبهم وانتماءهم الجغرافي، وتنأى بهم عن التقاتل المذهبي وتدعوهم إلى الوحدة لصد الهجمة الحضارية الغربية، وقد كان الباروني يروّج لهذا التوجه في المنتديات والمجالس التي يحضرها. كما تناولنا موقفه من العثمانيين الأحرار المنتمين لجمعية "الاتحاد والترقي" الذين حدّدوا صلاحيات الخليفة العثماني من خلال المشروطية (الدستور) التي أصدروها سنة ١٩٠٨، وقد رحّب الباروني بالدستور الذي يساوي بين جميع العرقيات والأقليات والمذاهب في السلطنة العثمانية ويمكّنه من العودة إلى وطنه.

ثم درسنا موقفه من حكم مصطفى كمال أتاتورك، وقد كان الباروني من المعارضين لسياسة التتريك التي انتهجها مؤسس الدولة القومية التركية، والمنددين بها في الجرائد العربية باعتبارها سياسة علمانية فصلت الدين عن نظام الحكم من خلال إلغاء الخلافة.

ارتبط اختيارنا لهذه الشخصية بقضية أخلاقية سياسية، وهي ضرورة أن يتحقّق عند المفكّر السياسي شرطيْ التفكير والممارسة. وقد كان الباروني مثالا صافيا للمثقف الملتزم.

البحث

مقدمة :

عرفت السلطنة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين انفصال بعض القوميات وتدخّل القوى العظمى واستعمارها بعض ولاياتها، فقد انفصلت صربيا سنة ١٨٢٨ واليونان سنة ١٨٣٢ وبلغاريا سنة ١٨٧٨، واحتلّت بريطانيا قبرص سنة ١٨٧٨ ومصر ١٨٨٢ وعمّان ١٨٩١ والكويت ١٨٩٩.[١] ووجّهت فرنسا قوّتها العسكرية نحو المغرب العربي فاحتلت الجزائر سنة ١٨٣٠ وتونس سنة ١٨٨١ وتدخّلت عسكريا في لبنان مستغلة الحرب الأهلية بين الموارنة والدروز سنة ١٨٦٠.[٢]

أصبحت الإمبراطورية في تلك الحقبة من أضعف الإمبراطوريات بسبب فشلها في المحافظة على ولاياتها وعدم سيطرتها سياسيا على المناطق التابعة لها. إضافة إلى دعوة بعض التيّارات الفكرية السياسية إلى استقلال الطوائف والأقليّات لأنّ الإمبراطورية على حدّ زعمها كانت تغلّب الأقلية التركية صاحبة الأمر والنهي والحكم وتهمّش بقية الكيانات الأخرى التي تمثّل الأغلبية المكوّنة للمجتمع العثماني "فكانت في مرتبة دنيا مثل العرب والأرمن والإغريق والأكراد والفرس والدروز"[٣].

وقد أثار هذا الوضع جدلا بين المفكرين المغاربة والمشارقة وتباينت المواقف بين مؤيدين ومعارضين للسياسات التي عرفتها السلطنة من حكم عبد الحميد الثاني إلى سقوط الخلافة، ويعد سليمان الباروني[٤] من ضمن المفكرين السياسيين الذين كانت لهم رؤية في حكم الأتراك ووجهة نظر في السياسات المتبعة في الأطوار الثلاث .

موقف سليمان الباروني من سياسة عبد الحميد الثاني

كان السلطان العثماني، عبد الحميد الثاني[٥]، أكبر رمز للجامعة الإسلامية. وقد كانت هذه الحركة (أي الجامعة الإسلامية) ترى في مختلف البلدان الإسلاميّة كُلاًّ يتعرّض لهجمة حضارية تقودها كلّ البلدان الغربية بلا استثناء ومن ثمة فلا يمكن أن يقع التصدّي لهذه الهجمة الكُليّة المسيحيّة إلاّ بكُلٍّ إسلاميٍّ مماثل لا فرق فيه بين مسلم من أفغانستان ومسلم من مراكش

ممّا يدفع هذه الحركة إلى مقاومة الخصومات المذهبيّة في بلاد الإسلام من ناحية، وإلى مقاومة كل حركة وطنيّة أو قوميّة عربيّة باعتبارهما حركتين مُفتَّتَتَيْنِ للإجماع السيّاسي الإسلامي .

لقد كان السلطان عبد الحميد الثاني على حدّة الكتابات المعارضة لسياسته، من أكبر دُعاة هذه الفكرة وقد أخذ بها الباروني في مصر بعد أن تعاطف معها في تونس عندما تأثّر بمقاومة الشيخ محمد النّخلي[٦] التنابذ المذهب من خلال المقالات التي كان يكتبها في مجلة "السّعادة العُظمى"[٧] ويدعو فيها إلى الاجتهاد في الأحكام الفقهيّة من خلال تقديم المقاصد على الأحكام في الشريعة، حتى تكون قابلة للتطوّر وتجاري ما يستجدّ من أحداث وتنأى بمسلمي اليوم عن الصراعات المذهبيّة، وتوحيد الجهود نحو مقاومة الأطماع الاستعمارية التي كانت تتربص بالعالم الإسلامي. ومن ثمة فإننا نجد اتفاقا بين الشخصيتين (عبد الحميد الثاني والباروني) في التوجّه الفكري وهو القول بالجامعة الإسلامية التي تبناها الباروني منذ أن كان طالبا والتي اعتمدها عبد الحميد الثاني ايديولوجيا رسمية للدولة العثمانية.

نحن نخالف ما ذهب إليه كل من أحمد صدقي الدجّاني[٨] و أبي القاسم الباروني مؤلّف "حياة سليمان الباروني زعيم المجاهدين الطرابلسيين"[٩] في اعتبار أن الباروني كان معارضا لسياسة عبد الحميد وفي تفسير امتحانه إثر عودته من وادي مزاب إلى طرابلس الغرب سنة ١٨٩٨ وحجز الجزء الأول من كتابه "الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الإباضية". يقول الدجاني على لسان أبي القاسم الباروني "كانت له (أي الباروني) آراء خاصة فيما يتعلّق بسياسة الدولة العثمانية استوجبت نقمة الحكام العثمانيين عليه حتى اضطهدوه في عهد السلطان عبد الحميد بكافة وسائل الاضطهاد من سجن ونفي وتشريد....فسافر إلى مصر سنة ١٩٠٧، وهناك شرع في مواصلة دعوته الوطنية وأصدر جريدة " الأسد الإسلامي" حتى امتدت أصابع النفوذ العثماني إلى هذه الجريدة فأمرت بمصادرة أعدادها وإيقاف صدورها"[١٠].

أوّل هذه الأخطاء هو ما نسب إلى الباروني من "آراء فيما يتعلّق بسياسة الدولة العثمانية استوجبت نقمة الحكام العثمانيين عليه حتى اضطهدوه في عهد السلطان عبد الحميد" لأنّ هذا الجزء من الشاهد يفيد أنّ هناك سياسة حميدية من ناحية وهناك معارضة لهذه السياسة من بين من يمثّلها سليمان الباروني. و لا يسعنا هنا إلاّ أن نتساءل : كيف يمكن "للحكام العثمانيين" الذين تقوم سياستهم على الجامعة الإسلامية أن ينقموا على أحد كبار الدعاة إليها في المغرب العربي مما يخرجنا على الأقل من منطق التعميم فنحصر القضيّة في بعض موظفي السلطات العثمانية الذين يستغلون مناصبهم خاصة في المناطق النائية لإيذاء خصومهم والإيقاع بهم خاصة مخالفيهم في المذهب.

إن خصوم حكم عبد الحميد كانوا من دعاة الفكرة الوطنية والقومية العربية خاصة الشوام لأنهم يعارضون فكرة الجامعة الجامعة الإسلامية وشنّوا عليها حربا مثل توفيق البسّاط[١١] الذي كان يتساءل " إذ كنّا نريد الجامعة الإسلامية فلماذا نحاول بثّ الفكرة العربية؟. وعبد الكريم الخليل[١٢] الذي كان يرى "أنّ فكرة الجامعة الإسلامية تؤدي إلى الوهن أكثر منها إلى القوة لأنّها تنفّر العرب بينما لا تستطيع أن تمد الشرق بقوّة"[١٣] . لكنّ السلطان لم يطارد الإسلاميين مثل الباروني لأنّهم أساس هذا الحكم.

كما أن الباروني كان يشارك عبد الحميد في نظرته إلى القوميين العرب ويرى أنّ الفكرة العربية هي فكرة شاميّة المنشإ، وإذا كانت تلائم الشام لتعدّد الأعراق والأديان والطوائف فيه فهي لا تلائم بلاد المغرب مثلا التي هي موحدة الدين والمذهب (المالكي) يقول " من رأيي أن لا تنقصوا الجامعة العربية بل صوّبوها بالنسبة إلى الشرق وأمّا المغرب لا تنفعه إلاّ الجامعة الإسلامية لأنّه ليس في المغرب كلّه من طرابلس إلى المحيط غير مسلم من الوطنين حتى تجب مراعاته، وفيه غير العرب ملايين من بربر وترك وسودان وغيرهم ولا تجمعهم إلا كلمة الإسلام والوطن التي تجمع الجميع بالأقطار الإسلامية كلّها وتوجب عليهم حق الأخوّة الإسلامية التي فرضها الله في كتابه " إنما المؤمنون إخوة" [١٤].

الشاهد الطويل المتقدّم يفيد بما لا يدع مجالا للشك أنّ لا تعارض بين تفكير سليمان الباروني وسياسة الخليفة عبد الحميد القائمة على فكرة الجامعة الإسلامية. والقصائد التي نظمها سليمان الباروني في الخليفة وألقاها في مناسبات عديدة تؤكّد صحّة ما نذهب إليه .وإن كان الباروني يشتكي من بعض ممارسات أدوات تنفيذ حكومية حميدية محليّة فهو لا يعني ضيقا بالخليفة رمز الجامعة الإسلامية.

عبد الحميد خليفة الإسلام كم ... في الخافقين اليوم من حصن بعيد
عبد الحميد لأنت حقا ملجأ ... للدين والدنيا على رغم البليد
عبد الحميد حميتنا بمهند ... فغدا المجادل عن مرادك لا يحيد
عبد الحميد قلوبنا ملئت فقل ... قوموا نقم وإلهنا عنّا شهيد[١٥]

ورأى أحمد صدقي الدجاني أنّ الباروني تعرّض " للنفي" بعد تبرئته من تهمة " التآمر على أمن الدولة" في حين أنّ الباروني الذي اشتغل بالتدريس بعد إطلاق سراحه سبع سنوات يقول " أيقنت بأنّ غرض القوم إيقاعي في شبكة لا ينالها عفو كالأول إذ ليس كلّ مرة أجد من يطلب لي العفو أو يبلغ شكايتي، على رأي المثل القديم ما كلّ مرة تسلم الجرة، فطلبت الإذن في السفر طالبا للنجاة"[١٦] . والقوم هنا ليسوا الوالي أعلى ممثل للخليفة عبد الحميد ولكن خصومه من

درجات أقل بكثير من درجة الوالي والغالب على الظن أنهم فئة تتخرها الحزازات القبلية والمذهبية وتبحث عن المنافع الحانوتية الضيقة بدليل أن الوالي رجب منح الباروني تذكرة المرور إلى مصر حينما استأذنه للسفر .

الباروني لم يقع نفيه إلى مصر بل سافر لأنه شعر وهو المثقف الديني السياسي بالاختناق في وسط لا يتمكن من التنفس فيه بملء رئتيه الفكريتين السياستين فاحتاج إلى فضاء أوسع هو الفضاء المصري الذي كان يزخر في العقد الأول من القرن العشرين بالتيارات الفكرية والسياسية المتنوعة . إضافة إلى تجنّب إزعاج السلطات المحليّة في طرابلس وتحقيق التواصل المباشر مع السلطة المركزية قصد توضيح موقفه من السياسة الحميدية خاصة أنّ رسائله التي كان يبعث بها آنذاك إلى الآستانة كانت تردّ من مركز الولاية بعد أن تفتح ويعرف محتواها. فهل سيتواصل تأييد الباروني للخليفة عبد الحميد بعد التحولات السياسية التي عرفتها السلطنة بعد ثورة ١٩٠٨ ؟

موقف سليمان الباروني من المشروطية (الدستور)

قام العثمانيون الأحرار بثورة استهدفت تقييد سياسة عبد الحميد الفردية ودعت إلى ضرورة تحديث المجتمع بعدما عطّل الخليفة العمل بالدستور مدّة ثلاثين سنة تقريبا أي منذ أن أغلق مجلس المبعوثان في ١٣ فيفري ١٨٧٧.

قاد هذه الثورة أعضاء جمعية الاتحاد والترقي التي تكوّنت من خلايا طلبة الحربية العسكرية وأعلن الجيش عصيانه بقيادة محمود شوكت[١٧] وعزيز علي المصري[١٨] ومحمد أنور[١٩] ومصطفى كمال وغيرهم في ١٣ جويلية ١٩٠٨ في سلانيك وهو ما اضطرّ السلطان إلى إعلان الحكم النيابي وافتتاح البرلمان للمرّة الثانية.

مثّلت هذه الجمعيّة منذ نشأتها خطرا على عبد الحميد رغم سياسة الإبعاد (النفي) والتقريب (الاستمالة) التي كان يعتمدها، وقد ازداد هذا الخطر عندما هرب أغلب رموزها إلى باريس وواصلوا فيها نشاطهم لتشتدّ المعارضة أكثر خاصة أنّ حكم عبد الحميد قد همّش الأقليّات غير التركية وغير الإسلامية السنيّة وحاول طمس خصوصياتها بالسياسة الإسلامية التي انتهجها.

من بين النشاطات التي قام بها أعضاء جمعية الاتحاد والترقّي مشاركتهم في مؤتمر باريس (٤-٩ أفريل ١٩٠٢) الذي جمع كل الأحزاب المعارضة لسياسة عبد الحميد وبحث في شؤون الإمبراطورية الداخلية وقد وقع التركيز أساسا على وضعية الأقليات وشكل الحكم الذي يضمن حقوقها، ويبدو أنّ الأغلبية قد ساندت فكرة اللاّمركزيّة التي تدعو إلى تقسيم الدولة إلى حكومات مستقلّة استقلالا ذاتيّا على أساس عرقي قومي.

قادت ثورة ١٩٠٨ إلى إعلان المشروطية (الدستور) والعمل بالقانون الذي يشرّعه الأفراد بدل حكم الخليفة العثماني الفردي. وقد أبدى سليمان الباروني حماسه للوضع السياسي الجديد ورحّب بالدستور. كتب الدجّاني : "كان للحدث رنّة فرح كبرى في البلاد العثمانية جميعها وقد استقبلها الباروني بحماس بالغ ورأى فيه ايذانا بالفرج والعودة إلى الوطن"[٢٠]

ما هي الأسباب التي جعلت الباروني يؤيّد الدستور ؟

وهل في هذا التأييد إعراض عن سياسة عبد الحميد الإسلامية التي طالما دعا إليها وتغنّى بها في قصائده؟

إنّ البنود التي أقرّها الدستور والتي تعزّز حضور الفرد في المجموعة وتهدف إلى إصلاح المجتمع الإسلامي كانت سببا في التفاف الباروني حول الأحرار العثمانيين، وقد أورد محمد الناصر النفزاوي في كتابه " التيّارات الفكرية السياسية في السلطنة العثمانية" نص الخط الهمايوني الصادر بتاريخ ١٨ جويلية ١٩٠٨ وسنستعرض البنود التي نعتقد أنّها كانت سببا في تحمّس الباروني للدستور، وقد اخترنا من البنود الثلاثة عشر البند الأوّل والثاني والخامس والسادس .

أما البند الأوّل فهو يدعو إلى المساواة بين جميع العناصر الموجودة في الإمبراطورية في الحقوق والواجبات وضرورة حفظ حريّتها الشخصية فـ"كلّ فرد من العثمانيين مهما كان مذهبه وقومه يتمتّع بحريته ويتساوى مع غيره في الحقوق والواجبات"[٢١]. وهذا يعني أنّ البربر والأرمن والألبان والدروز وغيرهم يتساوون مع الأتراك والعرب وأنّ الإباضيين يتساوون في حقوقهم وواجباتهم مع الشيعة والسنّة المهيمنة في الدولة والمعادية للمذاهب الأخرى.

هذه المساواة ستخفّف من حدّة التوتّر القائمة بين المذاهب وترسي نوعا من التعايش السلمي بينها بعيدا عن التعصّب والصراعات كما أنّها ستلغي الامتيازات المذهبية والدينيّة والعرقيّة التي سمحت لأقليّة واحدة ومذهب واحد بالتمتّع بعديد الصلاحيات على حساب المذاهب والأقليات الأخرى لأنّ القانون يعامل الفرد باعتباره مواطنا ينتمي إلى الوطن العثماني دون اعتبار دينه أو مذهبه. و إذا عدنا إلى وضعية الباروني الذي يمثّل أقليّة البربر والمذهب الإباضي في الجبل الغربي لطرابلس الغرب نجد أنّه قد عانى كثيرا بسبب انتمائه العرقي والمذهبي وأنّ هذا البند يحقّق له المساواة بالمذهب السنّي "المذهب الرسمي للدولة" ويضمن له ممارسة فقه مذهبه دون مضايقات والعيش في سلام مع السلطة الحاكمة في طرابلس الغرب.

كما يعزّز هذا البند حضور الأقليّات المهمّشة في السلطنة ويجعل منها عنصرا فاعلا ومعترفا به.

البند الثاني : يحدّ من صلاحيات رجال السلطة ونفوذهم ويجعل دورهم مقتصرا على تنفيذ القانون الذي يشرّعه الشعب " فلا يجوز استنطاق أيّ شخص وتوقيفه وسجنه ومعاقبته بصورة من الصور إلاّ إذا أوجب القانون ذلك"[٢٢]

ونحن نعلم أنّ الباروني قد تمّ إيقافه عند عودته من الجزائر إلى طرابلس دون تهمة قضائية وسجن بسبب حمله كتب مذهبه الإباضي في دولة سنيّة. كما توعّدته السلطة المحليّة في طرابلس بعقاب يفوق العقاب الأوّل بسبب تقرّبه من السلطان الحميدي بما نظمه من قصائد في ليلة الجلوس الشاهاني بمصر خاصّة بعد أن لاقى شعره استحسان الصحافة العربية والإفرنجية.

هذا البند يمكّن الباروني من العودة إلى طرابلس دون أن تتعرّض له السلطات لأنّه لم يقترف ما يعاقب عليه القانون يقول :

هيّـــا يـــا بـــاروني هيّـــا زر إلـــى الأوطـــان بـــيّا
شـــعبنا قـــد عـــاد حيّـــا يطعـــن الأعـــدا بســـنّ"[٢٣]

البند الخامس: يمنع مراقبة الناس أو ملاحقتهم إلاّ متى استوجب القانون ذلك "فلا يجوز لموظفي الضابطة ولا لغيرهم من الموظفين تحت أي اسم وصفة ملاحقة أحد الناس بغير الأصول التي عيّنها القانون"[٢٤] وقد عانى الباروني من ملاحقة القائمقام والمفتي المالكي اللذين راقبا حتى رسائله الشخصيّة، فكانت تفتح في دائرة البريد بطلب منهما دون أن تبعث، فتردّ إليه من جديد بعد أن يأخذا منها ما يريان أنه يمكن أن يثبت إدانته من قريب أو من بعيد.

وهذه الملاحقة المستمرّة هي التي دفعته إلى السفر إلى مصر حتى ينعم بقدر أوفر من الحريّة بعد أن ضاق ذرعا بتصرّف رجال السلطة المحليّة.

البند السادس : يمكّن كلّ عثماني من التنقّل في السلطنة دون قيود أو حواجز "لأفراد التبعة العثمانية الحق بالسفر إلى أيّة مصلحة سواء بقصد التجارة أو السياحة أو الاختلاط والاجتماع بمن أرادوا من الناس"[٢٥].

هذا البند يمكّن الباروني من التنقّل بحريّة في أرجاء السلطنة دون قيود والاجتماع بالأحزاب السياسية أو بأصحاب مذهبه من البربر أينما كانوا دون أن يتعرّض لعقاب أو مراقبة.

إنّ بنود الدستور التي ذكرناها تمكّن لحريّة الأفراد الشخصيّة وتضمن لهم حقّ التمتّع بالعيش الآمن والاعتقاد والملكية والأمن والمساواة، وهذه الحقوق حرم منها أغلب العثمانيين لأنّ الحكم الحميدي رغم أخذه بالمذهب الحنفي ميّز أقليّة عن بقيّة الأقليات وسيّد في طرابلس أصحاب المذهب المالكي على بقية المذاهب الأخرى باعتباره مذهب أغلبيّة المغاربة .

أمّا على المستوى السياسي فقد نزع الدستور السلطة من الخليفة الذي يحكم باسم الله في الأرض وجعلها بيد الشعب ليحكم نفسه بنفسه بواسطة القوانين التي شرّعها سواء أكان ذلك بصفة مباشرة أم عن طريق نواب.

كما يلغي هذا الدستور الامتيازات التي يتمتّع بها المقرّبون من رجال السياسة لأنّه يعتمد على الكفاءة خاصة في تولية المناصب وتوزيع الوظائف العمومية وهذا الأمر يمكّن الباروني من تقلّد منصب مهم في الدولة نظرا إلى تكوينه الفكري ومستواه العلمي اللذين يخولان له ذلك. وقد أصبح الباروني عضوا في مجلس المبعوثان[٢٦] العثماني سنة ١٩٠٨ . كما عيّن عضوا في مجلس الأعيان العثماني سنة ١٩١٣ تقديرا للجهود التي بذلها في الحرب الطرابلسية والتضحيات التي قدّمها ثم حاكما على طرابلس وقائدا لقوات المجاهدين سنة ١٩١٥ .

إنّ جمعيّة الاتحاد والترقي التي اعتمدت في صياغة دستورها على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٢٧] راهنت على الفرد باعتباره النواة المكوّنة للمجتمع لذلك مكّنته من جميع حقوقه وألغت التركيبة الاجتماعية القديمة التي لا تولي المجتمع باعتباره كلاّ كلّ الأهميّة المطلوبة لذلك ساوت بين كل الأفراد الممثلين للعناصر المختلفة في السلطنة وجعلت منهم مواطنين ينتمون إلى وطن واحد، وقد مكّنها ذلك، وإن إلى حين، من تحقيق أمرين :

الأمر الأول هو المحافظة على نظام المركزيّة الذي بدأه عبد الحميد لكن مع بعض الاختلاف المتمثّل في مراقبة الحكام بواسطة نوّاب يمثّلون الأقليات الموجودة في السلطنة لأنّ المجتمع العثماني سيبقى سياسيا مرتبطا بالسلطنة تابعا لها رغم تعدّد قومياته " إنّ الجمعية تراقب أعمال الحكومة وهي متّصلة بها بواسطة أعضاء المبعوثان الذين هم أعضاء في الجمعية"[٢٨].

أمّا الأمر الثاني فيتمثّل في تمكين الأقليات الموجودة في الإمبراطورية من المحافظة على خصوصياتها التي حاول عبد الحميد إذابتها بتطبيقه السياسة الإسلامية السنيّة التي ينفر منها أغلب الأقليات والأديان الموجودة. فالعمل بالدستور سيجعل من الإمبراطورية وطنا يجمع كلّ العثمانيين يتساوون داخله في الحقوق والواجبات المدنية التي أقرّها القانون بغضّ النظر عن الانتماءات العرقيّة والدينيّة والمذهبيّة "إنّ همّنا منصرف إلى تقوية العلاقات بين عناصر السلطنة على أنّنا نعلم أنّنا لا نستطيع تحقيق الاتّحاد والاتّفاق بينها إلاّ متى أدخلنا الرّوح العلمانية في جميع العناصر"[٢٩]

كما تبنّت هذه الجمعية مشروعا تحديثيّا للدولة يهدف إلى مجاراة الركب الحضاري الرأسمالي الغربي للخروج من حالة الضعف والانحطاط التي تعاني منها وذلك عن طريق نشر التعليم وتطوير الاقتصاد والاقتداء بالتجارب الأوروبية التي مكّنت أوربا من الرقيّ والتطوّر. فالحضارة

الغربيّة كانت من أعظم التحدّيات التي واجهت المجتمع العثماني خاصة أنّ الهوّة الفاصلة بين الحضارتين قد اتّسعت والفرق بين تطوّر الأقطار الأوروبية والسلطنة صار جليّا للعموم يقول أحد أعضاء جمعية الاتحاد والترقي :" فليس علينا فقط تثبيت الدستور ولكن أيضا إدخال الإصلاحات التي تجعل وطننا جاريا بحسب مقتضيات العصر وإعداد الشعب لذلك"[٣٠]

أمّا فيما يتصّل بتحديد العلاقة القائمة بين السلطنة والدول العظمى الغربية، فقد توخّت الجمعية مبدأ الحياد في تعاملها مع هذه الدول وعملت على إلغاء الامتيازات حتى تتمكّن من تحرير السلطنة من الهيمنة الاقتصادية والمالية الأجنبيّة باتخاذها إجراءات تهمّ هذين المجالين كاستقلال الجمارك والبريد والضرائب وجوازات المرور.

نلاحظ من خلال ما سبق ذكره أهميّة المسائل التي تناولتها جمعيّة الاتحاد والترقي لأنّها لامست مواطن الخلل في السلطنة وحاولت من خلال التنظيمات التي اعتمدتها إيجاد حلول للمسائل الداخلية التي تهمّ القوميات والأديان المختلفة والمسائل الخارجية التي تحدّد علاقة السلطنة بالدول الأوروبية ونحن نعتقد أنّ هذه الأسباب كافية كي يدعّم الباروني الدستور ويبيّن مبادئ الجمعيّة خاصة أنّه يمثّل إحدى الأقليّات المضطهدة التي تقول بأحد المذاهب المخالفة للمذهب الرسمي للدولة.

فهل يمكن عندئذ اعتبار هذا التأييد تنكّرا لسياسة عبد الحميد التي امتدحها الباروني في عديد المناسبات؟

إن هذا التأييد للدستور ينم عن وعي الباروني بقصور سياسة عبد الحميد عن استيعاب مشاكل السلطنة الداخلية والخارجية . فالسياسة الإسلامية التي انتهجها وإن كانت على المستوى الخارجي تضمن حماية السلطنة من الغزو الغربي خاصة الثقافي فإنّها تبقى عاجزة على المستوى الداخلي عن تحقيق المساواة بين الأقليات المتنوّعة والأديان والمذاهب المختلفة.فقد قامت على أساس التفرقة بين الأجناس المتعدّدة من خلال تمييزها الأقليّة التركية عن بقيّة الأقليات وهيمنة المذهب السنّي على بقيّة المذاهب الأخرى وهو ما ساهم في تهميش مذهب مذهبا آخر.

هذا الوضع اضطرّ الباروني إلى التأكيد على ولاء أقلّيته البربريّة الإباضية الغير معترف بها نتيجة تأثير المسلمين السنة في سلطة القرار في العاصمة العثمانية بغية المحافظة على حضورها وضمان رضاء السلطان عليها مثلما فعل الأمير شكيب أرسلان[٣١] ممثّل الأقليّة الدرزيّة في لبنان. أمّا بنود الدستور الجديد فهي تضمن حقوق الأفراد في السلطنة باعتبارهم مواطنين ينتمون إلى وطن واحد دون تمييز في العرق أو في الدين أو في المذهب لذلك رحّب بالدستور وتبنى مبادئ الجمعيّة التي حاولت تشريك كل المجتمع العثماني في السلطة بالإضافة إلى

ضمان حقوقه التي سلبت بسبب الامتيازات العرقيّة والمذهبيّة والسياسة الحميدية الفردية لأنّ الدستور بدا له أنه الحلّ الأنسب لأقليّة البربر وللمذهب الإباضي ولطرابلس الغرب.

الباروني زمن الاعصار الأتاتوركي

كان في نيّة الباروني أن يسافر إلى الآستانة ، لكن تطوّر الأحداث الحربية في الأناظول مكّن القائد الوطني مصطفى كمال وصحابته من فرض مذهبهم السياسي الحديث القائم على فكرة الدولة القومية Etat–nation، فأعلنوا في نوفمبر ١٩٢٢ عن إلغاء الخلافة هذا النظام الما قبل رأسمالي الذي ليس بإمكانه أن يتعايش مع النظم الحديثة المتولدة عن نظرة حديثة إلى الأشياء تمهيدا لإقامة جمهورية تركيّة .

قرأ سليمان الباروني قراءة سليمة ما ستكون عليه نتائج إلغاء نظام الخلافة وعزل محمد السادس[٣٢] فارتخت الروابط السياسية الدينية التي كانت تشدّه إلى الآستانة لأن الباروني كان يدعو إلى الالتفاف حول الخليفة العثماني ويدعم الخلافة باعتبارها الضامن لتماسك السلطنة وصمودها أمام الخطر الخارجي .

وقد عمد الباروني إلى التنديد بسياسة مصطفى كمال العلمانية في الجرائد العربية ممّا أدّى إلى توتّر العلاقة بينهما ودفعه إلى أن يفقد الأمل في تركيا الكمالية ويفضّل السفر إلى إيطاليا. كتب الباروني في رسالة وجهها إلى أبي اليقظان " وقد رأيتم ما كتبته في حق جماعة أنقرة ونشر في كل الصحف العربية وبذلك سددت باب تركيا وإن كنت لا أفكّر في الرّجوع إليها من يوم خروجي منها"[٣٣] . و حرم الباروني من معاشه ثم تقاعده من مجلس الأعيان العثماني إذ قطع القوميون الأتراك معاشه منذ ١٩٢١ لأنّهم صنّفوه ضمن المعارضين لقيام الجمهورية والمؤيدين للخلافة "التي تضمن الطمأنينة والسلام في العالم الإسلامي"[٣٤].

وقد تمكّن بعد وصوله إلى روما بخمسة عشر يوما من دخول مدينة "نيس" الفرنسية باسم " سليمان بن عبد الله" لكن الحلفاء سرعان ما انتبهوا لذلك وتعقبوه وطلبوا من السلطات الفرنسية احتجازه وعدم السماح له بمغادرتها خاصة إلى الدول العربية أو الإسلامية.

خاتمة: نلاحظ مما سبق ذكره أن موقف الباروني لم يتغير من الدولة العثمانية سواء في فترة عبد الحميد أو عند إعلان الدستور وتحديد صلاحيات السلطان العثماني نظرا إلى قوله بالجامعة الإسلامية من ناحية، وإيمانه بقدرتها على حماية المنضوين تحت رايتها من الخطر الاستعماري الذي استولى على أغلب ولاياتها من ناحية ثانية. فقد كان مساندا لها ومدافعا عنها في كل مراحلها باعتبارها الدرع الواقية لأقطار العربية والإسلامية، وإن تنزيل الباروني ضمن التيّار الإسلامي الإصلاحي الذي كان أكثر اعتدالا في تعامله مع بقيّة المسلمين وفي علاقته

بالحضارة الغربيّة يفسّر قبوله بالدستور الذي أعلنه العثمانيون الأحرار واستمدت بنوده من أفكار فلاسفة الأنوار الغربية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تتوافق بنوده مع أفكار الباروني خاصة ما يتعلق بالحريّات الفردية. وهذا الثبات في الموقف ميّز مسيرة سليمان الباروني السياسية رغم المعاناة التي رافقت حياته، فكان سياسيا ملتزما قولا وفعلا رغم أن الثبات على المبدأ يندر في عالم السياسة الذي يقوم على فنّ الممكن، ويسهل فيه التلوّن وتغيير المواقف وفقا للمصالح والتغيرات التي قد تطرأ.

الهوامش

[١] – محمد سهيل طقوس، العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب الخلافة (١٢٩٩-١٩٢٤)، لبنان: بيروت المحروسة، ١٩٩٥، ص ٤٣٥.

[٢] – محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية، (تحقيق إحسان حقي)، بيروت: دار النفائس، ١٩٨٣، ص٦٠٣.

[٣] – الهادي التيمومي، في أصول الحركة القومية العربيّة (١٨٣٩– ١٩٢٠)، صفاقس، دار محمد علي الحامي ،ط١، ٢٠٠٢، ص١٠.

[٤] – سليمان الباروني: سليمان بن محمد بن يحي الباروني ولد في جادو من جبل نفوسة –الجبل الغربي في طرابلس الغرب سنة ١٨٧٣ تتلمذ على والده عبد الله بن يحي الباروني ثم في الزيتونة والأزهر ثم في بني يزقن على الشيخ امحمد بن يوسف اطفيش سياسي تقلد عديد المناصب زمن الدولة العثمانية في طرابلس الغرب و الآستانة وعمان والعراق. أصدر جريدة "الأسد الإسلامي" خدمة للمسلمين والإسلام. له مذكرات "صفحات خالدة من الجهاد " جمعتها ابنته زعيمة الباروني. توفى في بومباي الهندية سنة ١٩٤٠ .انظر زعيمة الباروني ، سليمان الباروني تعريف موجز (د.م.ن) ١٩٧٣ ص ٥، أحمد صدقي الدجاني ليبيا قبيل الاحتلال الايطالي أو طرابلس الغرب في أواخر العهد العثماني الثاني (١٨٨٢ –١٩١١)، ليبيا ،المطبعة الفنية الحديثة ،١٩٧١ ،ص ٢٦ .هادية مشيخي ،سياسي إباضي مغربي :سليمان الباروني(١٨٧٣ –١٩٧٠)، تقديم فرحات الجعبيري ،تونس مطبعة Jms Plusأفريل ٢٠١٣ ، ص ١٨٩ .

[٥] – عبد الحميد الثاني: هو السلطان السادس والثلاثون من سلاطين آل عثمان والطفل الخامس من بين ثلاثين ولد للسلطان عبد المجيد، ولد سنة ١٨٤٢. دائرة المعارف الإسلامية، ج ٢٣، صص ٧١١٤-٧١١٩.

[٦] – محمد محمد القيرواني النخلي (١٨٦٠ –١٩٢٤)، درس ودرّس بجامع الزيتونة وبالخلدونية فلسفة الأخلاق. محمد محفوظ، تراجم المؤلفين، ج٥. ص ١٢٦.

[٧] – مجلة السعادة العظمى:"أول مجلة عربية ظهرت في تونس وكانت نصف شهرية صدر منها ٢١ عدد فقط إذ انقطعت عن الصدور في شهر جانفي سنة ١٩٠٥" للشيخ محمد الخضر حسين (١٨٧٣– ١٩٥٨).

[٨] – أحمد صدقي الدجاني ، ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي ، المطبعة الفنية الحديثة ،١٩٧١ ،ص ٤١٠ .

[٩] – القاهرة ، ١٩٤٨.

[١٠]– أحمد صدقي الدجاني ، ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي ، ص ٤١٠ .

[١١] – توفيق بن أحمد البساط (توفي ١٩١٦) شهيد من أحرار العرب في عهد الترك، كان من أعضاء المنتدى الأدبي فيها ومن أعضاء جمعية "العربية الفتاة" السريّة، قبض عليه في الحرب العالمية الأولى وعذب في ديوان " عالية" وأعدم شنقا. الزركلي، الأعلام،، ج ٢،ص ٩٠ .

[١٢] – عبد الكريم الخليل (١٨٨٤–١٩١٦) محام من شهداء العرب في عهد الترك يحمل فكرة انفصال العرب عن الترك .الزركلي، الأعلام ، ج ٤ ،ص ٥٤.

[١٣] – أسعد داغر، مذكراتي على هامش القضية العربية، القاهرة دار القاهرة للطباعة (١٩٥٩) ، ص ٤٦.

[١٤]– أبو اليقظان سليمان باشا الباروني في أطوار حياته، الجزائر ، المطبعة العربية ،١٩٥٦ ،ص ١٩٧.

[١٥] – سليمان الباروني، صفحات خالدة من الجهاد، جمعتها وحققتها ابنته زعيمة الباروني، مطابع الاستقلال الكبرى ،١٩٩١ ، ص ٦٥.

[١٦]–سليمان الباروني، صفحات خالدة من الجهاد ،ص ٦٢.

[١٧] – محمود شوكت (١٨٥٨ –١٩١٣) قائد عراقي، عيّن واليا لقومه فقائدا للفيلق الثالث بسلانيك وكان من أعضاء " تركيا الفتاة" التي هدفت إلى القضاء على استبداد السلطان عبد الحميد II ، ولمّا قامت ثورة ١٩٠٨ زحف على الآستانة فدخلها عنوة وخلع السلطان وولى محمد رشاد، وتألّفت الوزارة الجديدة وكان محمود شوكت وزير الحربية ثم تولّى الصدارة العظمى، قتل أمام نظارة الحربية". الموسوعة العربية الموسعة، مرجع سلف ذكره ،ج ٢ ، ص ١٦٦٤ .

[١٨] – عزيز علي المصري : ولد سنة ١٨٧٩ جندي وسياسي مصري خدم بالجيش التركي وانتظم بجمعية الاتحاد والترقي ١٩٠٥ وعيّن مدرسا بكليّة الأركان التركية. الموسوعة العربية الموسعة ، مرجع سلف ذكره ، ج ٢، ص ١٦٦٤.

[١٩] – أنور باشا : (١٨٨١–١٩٢٢) قائد تركي وزعيم سياسي لعب دورا هاما في ثورة ١٩٠٨ التي قام بها حزب تركيا الفتاة ضد عبد الحميد II ، شارك في عديد الحروب ، قتل أثناء قيادته فرقة معادية للسوفيات بالقرب من بخارى . الموسوعة العربية الميسرة ،ج ١، ص ٢٥٠ .

[٢٠] – أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي ، مرجع سلف ذكره ، ص ٤٢٦ .

[٢٢١] محمد الناصر النفزاوي ، التيّارات الفكريّة السياسيّة في السلطنة العثمانية (١٨٣٩ –١٩١٨)، تونس ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ط١ ، ٢٠٠١ ،ص ٣٩٥.

[٢٢] –محمد الناصر النفزاوي، التيّارات الفكرية السياسيّة، مرجع سلف ذكره، ص ٣٩٥.

[٢٣] – الباروني : صفحات خالدة ، مصدر سلف ذكره ، ص ١٠٦.

[٢٤] –محمد الناصر النفزاوي، التيّارات الفكرية السياسية ، مرجع سلف ذكره، ص ٣٩٦ .

[٢٥] –محمد الناصر النفزاوي ، التيّارات الفكرية السياسيّة، مرجع سلف ذكره ،ص ٣٩٦ .

[٢٦] –المبعوث (ان) : الأف والنون للجمع وأصل الكلمة المبعوثين (مجلس النواب).

[٢٧] – الإعلان العالمي لحقوق الإنسان : وثيقة تاريخية هامة في تاريخ الدساتير الفرنسية وضعها سيسي Sieyes ووافقت عليها الجمعية التأسيسيّة ٢٦ أغسطس ١٧٨٩ وضمنت في دستور ١٧٩١ باعتبارها مقدّمة له

،وهي مستمدة من نظريات روسو وإعلان الاستقلال الأمريكي . الموسوعة العربية الميسّرة ، مرجع سلف ذكره، ج ١، ص ٧٢٩.

[٢٨]– من حوار جرى بين أحد مكاتبي " الطان" le Temps وأحد كبار جمعية الاتحاد والترقي في مركز الجمعية بالآستانة حول شؤون الجمعية،سليمان الباروني، صفحات خالدة، مصدر سلف ذكره ، ص ١٠٧ .

[٢٩] – من حوار جرى بين أحد مكاتبي " الطان" le Temps وأحد كبار جمعية الاتحاد والترقي في مركز الجمعية بالآستانة حول شؤون الجمعية،سليمان الباروني، صفحات خالدة، مصدر سلف ذكره ، ص ١٠٧ .

[٣٠] – الباروني ، صفحات خالدة ، مصدر سلف ذكره ، ص ١٠٦ .

[٣١] –شكيب بن محمود بن حسن بن يونس أرسلان، ولد ١٨٦٩ من سلالة التنوخين ملوك الحيرة، عالم بالأدب والسياسة ، مؤرخ ، ينعت بأمير البيان، أنتخب نائبا عن حوران في مجلس المبعوثان العثماني، عالج السياسة الإسلامية قبل انهيار الدولة العثمانية وكان من أشدّ المتحمّسين لها، توفي ١٩٤٦. خير الدين الزركلي، الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، بيروت، دار العلم للملايين، ص ١٤، ١٩٩٩ ، ج ٣ ،ص ١٧٤.

[٣٢] – محمد السادس (محمد رشاد) آخر سلاطين آل عثمان (١٨٦١ – ١٩٢٦) خلف أخاه محمد الخامس، دام حكمه ٤ سنوات (١٩١٨– ١٩٢٢) إلى أن خلعه مصطفى كمال، هرب محمد السادس ومات في سان ريمو بإيطاليا ". الموسوعة العربية المسيرة، مرجع سلف ذكره، ج ٢. ص ١٦٥٩.

[٣٣] – أبو اليقظان ، سليمان باشا الباروني في أطوار حياته، مرجع سلف ذكره، ج ١، ص ١٩٣.

[٣٤] –[١] أبو اليقظان، سليمان باشا الباروني في أطوار حياته، مرجع سلف ذكره، ج ١ ، ص ١٠٨.

قائمة المصادر والمراجع

١-أبو اليقظان، سليمان باشا الباروني في أطوار حياته، الجزائر ، المطبعة العربية ،١٩٥٦.

٢-الدجاني، أحمد صدقي، ليبيا قبيل الاحتلال الايطالي أو طرابلس الغرب في أواخر العهد العثماني الثاني (١٨٨٢ –١٩١١)، ليبيا ،المطبعة الفنية الحديثة ،١٩٧١ .

٣-داغر، أسعد ، مذكراتي على هامش القضية العربية، القاهرة دار القاهرة للطباعة، ١٩٥٩.

٤-الزركلي، خير الدين ، الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩٩.

٥-الباروني، زعيمة ، سليمان الباروني تعريف موجز (د.م.ن)، ١٩٧٣ .

٦-الباروني، سليمان، صفحات خالدة من الجهاد، جمعتها وحققتها ابنته زعيمة الباروني، مطابع الاستقلال الكبرى،١٩٩١.

٧-النفزاوي، محمد الناصر، التيّارات الفكريّة السياسيّة في السلطنة العثمانية (١٨٣٩ –١٩١٨)، تونس ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ط١،، ٢٠٠١.

٨-طقوس، محمد سهيل، العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب الخلافة (١٢٩٩–١٩٢٤)، لبنان: بيروت المحروسة، ١٩٩٥.

٩-المحامي، محمد فريد بك ، تاريخ الدولة العلية، (تحقيق إحسان حقي)، بيروت: دار النفائس، ١٩٨٣.

١٠-محفوظ، محمد، تراجم المؤلفين التونسيين ، لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط١.
١١-الموسوعة العربية الميسرة، دمشق، ط١، ١٩٩٩.
١٢-التيمومي، الهادي، في أصول الحركة القومية العربيّة (١٨٣٩- ١٩٢٠)، صفاقس، دار محمد علي الحامي ، ط١، ٢٠٠٢.
١٣-مشيخي، هادية، سياسي إباضي مغربي: سليمان الباروني(١٨٧٣ -١٩٧٠)، تقديم فرحات الجعبيري ،تونس مطبعة Jms Plus ، ط١، ٢٠١٣.
14-F. E. Vogel, Siyasa, Encyclopédie de L'Islam, Nouvelle Edition

List of Sources and References

1.Abu al-Yaqzan, Sulayman Pasha al-Baruni in the Stages of His Life, Algeria, Arab Press, 1956.
2.al-Dajani, Ahmad Sidqi, Libya Before the Italian Occupation or Tripolitania al-Gharb in the Late Ottoman Era (1882-1911), Libya, Modern Art Press, 1971.
3.Dagher, Asaad, My Memoirs on the Margins of the Arab Cause, Cairo, Cairo Printing House, 1959.
4.al-Zirkali, Khair al-Din, Al-A'lam, A Dictionary of Biographies of the Most Famous Arab, Arabist, and Orientalist Men and Women, Beirut, Dar al-Ilm lil-Malayin, 1999.
5.al-Baruni, Za'ima, Sulayman al-Baruni: A Brief Introduction (n.d.), 1973.
6.al-Baruni, Sulayman, Immortal Pages of Jihad, compiled and edited by his daughter Za'ima al-Baruni, Al-Istiqlal al-Kubra Press, 1991.
7.Nafzawi, Muhammad al-Nasir, Intellectual Political Trends in the Ottoman Empire (1839-1918), Tunis, Faculty of Humanities and Social Sciences, 1st ed., 2001.
8.Rituals, Muhammad Suhail, The Ottomans from the Establishment of the State to the Caliphate Coup (1299-1924), Lebanon: Beirut al-Mahrousa, 1995.
9.Lawyer, Muhammad Farid Bey, History of the Sublime State (edited by Ihsan Haqi), Beirut: Dar al-Nafayes, 1983.
10.Mahfouz, Muhammad, Biographies of Tunisian Authors, Lebanon, Dar al-Gharb al-Islami, 1st ed.
11.The Simplified Arabic Encyclopedia, Damascus, 1st ed., 1999.
12.Al-Timumi, Al-Hadi, On the Origins of the Arab Nationalist Movement (1839-1920), Sfax, Dar Muhammad Ali Al-Hami, 1st ed., 2002.
13.Mishikhi, Hadiya, Moroccan Ibadi Politician: Sulayman Al-Baruni (1873-1970), Introduction by Farhat Al-Ja'biri, Tunis, Jms Plus Press, 1st ed., 2013.